الأمم المتحدة

E/CN.3/2021/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والخمسون

1-3 و 5 آذار/مارس 2021

البند 3 (و) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية - الاقتصادية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 211/2020 والممارسات السابقة، يتشرَّف الأمين العام بأن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويصف هذا التقرير التقدّم المحرز خلال العام الماضي، فضلا عن الأنشطة المقبلة للجنة. وتُنظّم المناقشة وفقا للمجالات الخمسة التالية من عمل اللجنة: (أ) التنسيق والاتصال؛ (ب) التطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية وبحوث أخرى؛ (ج) وضع قواعد البيانات؛ (د) التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية.

ويُطلب إلى اللجنة مناقشة النقاط الواردة في الفقرة 47.

* E/CN.3/2021/1.

120121 281220 20-17432 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في الفترة من 5 إلى 8 آذار/مارس 2020، المقرر 110/51 (انظر E/2020/24-E/CN.3/2020/37، الفصل الأول، الفرع جيم)، الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) رحبت بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية[1]، ورحبت بالعمل المنجز حتى الآن بشأن تعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية كإطار إحصائي لدعم مبادرات مختلفة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ، واقتصاد التدوير، والخطة المتعلقة بالمحيطات، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، والسياحة المستدامة، وأشادت بالاستخدام الحالي للنظام في تقديم التقارير على الصعيد القطري عن أهداف التنمية المستدامة، ورحبت بإدماج النظام في مؤشري أهداف التنمية المستدامة 15-9-1 و 12-ب-1؛

(ب) شددت على أن الحسابات البيئية العالية الجودة يمكن أن تستند إلى إحصاءات بيئية عالية الجودة؛

(ج) شددت على أهمية إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في توفير إطار قياس مشترك للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 والمؤشرات ذات الصلة التي يجري التفاوض بشأنها حاليا ويتوقع أن تُعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(د) أثنت على لجنة الخبراء للتقدم الكبير الذي أحرزته في تنقيح إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وأعربت عن تقديرها لعملية التنقيح الشاملة والشفافة، ولاحظت ارتفاع الطلب والاهتمام من الأوساط الإحصائية والعلمية والسياسية، وشددت على الحاجة الملحة إلى توفير منهجية موحدة للمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية تعكس التنقيح وتعزز دور المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها مشرفة على البيانات، وأيدت التطلع إلى رفع إطار المحاسبة التجريبي المنقح للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى إطار للمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية تابع للنظام؛

(هـ) أقرت بأهمية وضع مواد تجميعية بالتوازي مع تنقيح منهجيات محاسبة النظم الإيكولوجية لدعم تنفيذها، بما في ذلك مواد متعلقة بالنمذجة البيولوجية - الفيزيائية، والتقييم، ونمذجة السيناريوهات، ومحاسبة البيانات المتعلقة بالمحيطات، من أجل تلبية الطلبات القطرية المتزايدة؛

(و) أيدت الاقتراح الداعي إلى النظر في تنقيح الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، الذي يدمج التحديثات المستمدة من إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ويتماشى مع تنقيح نظام الحسابات القومية لعام 2008، ويستجيب للطلبات الجديدة المتعلقة بالمعلومات البيئية - الاقتصادية، ورحبت باستمرار التعاون بين لجنة الخبراء وفريق الخبراء

(1) E/CN.3/2020/12.

الاستشاري المعني بالحسابات القومية والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، ولا سيما الفريق الفرعي المعني بالرفاه والاستدامة؛

(ز) رحبت بنشر التعاريف العالمية لهيكل البيانات الخاصة بتبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية وتحديدا من أجل نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وطلبت إلى لجنة الخبراء نشر قواعد البيانات العالمية من موقع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية التابع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت باستخدام نهج تدريجي يقلل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود فيما بين الوكالات الدولية ويعتمد عملية شفافة تماماً، بما في ذلك استعراض المنهجية والاتصالات على المستوى القطري والموافقة قبل النشر، كما شجعت لجنة الخبراء على استكشاف إمكانيات استخدام رصد الأرض إلى جانب البيانات الوطنية لوضع حسابات تجريبية للنظم الإيكولوجية؛

(ح) رحبت بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنفيذ لعام 2020 لـــ 100 بلد تنفذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية و 50 بلداً تنفذ الحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وأشارت إلى أهمية التعاون الإقليمي وأوساط الممارسين، وحلقات العمل المتعلقة بالتعلم المختلط، والدعم التقني القطري، ونهج تدريجي لضمان تحقيق أهداف التنفيذ بحلول نهاية عام 2020، كما سلمت بأن الثغرات الإقليمية لا تزال قائمة، وشجعت لجنة الخبراء على إعطاء الأولوية للتنفيذ في أفريقيا؛

(ط) أحاطت علما بما قدمه مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية[2] الممول من الاتحاد الأوروبي من مساهمة في النهوض بتنفيذ إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في البلدان الشريكة، وهي البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند، ومساهمة في دعم وضع المنهجيات والمبادئ التوجيهية العملية بشأن محاسبة النظم الإيكولوجية؛

(ي) أثنت على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على التوجيهات التقنية بشأن الحسابات المتعلقة بالمحيطات من أجل التنمية المستدامة[3]، وأقرت بالتقدم المحرز من خلال التجريب القطري في المنطقة، وسلمت بأن التوجيهات التقنية توفر أساسا متينا لدمج الحسابات المتعلقة بالمحيطات في عملية تنقيح إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛

(ك) أثنت على منظمة السياحة العالمية للعمل الذي قامت به حتى الآن بشأن وضع إطار إحصائي لقياس السياحة المستدامة، يدمج نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والحسابات الفرعية للسياحة، وأقرت بالتقدم المستمر المحرز من خلال المشاريع التجريبية القطرية، وشجعت على وضع الصيغة النهائية للوثيقة في المستقبل القريب.

2 – ويُنظّم عملُ اللجنة وفق أربعة مجالات عمل واسعة، ويتولى أعضاء المكتب إدارة الأنشطة في إطار عناصر برنامج العمل ذات الصلة، على النحو المتفق عليه في اختصاصات اللجنة. ومجالات العمل هي التالية: المجال ألف – التنسيق والاتصال، بقيادة هيئة الإحصاء الكندية؛ المجال باء – التطوير

(2) انظر https://seea.un.org/home/Natural-Capital-Accounting-Project.

(3) من إعداد الشراكة العالمية لحسابات المحيطات (الأمم المتحدة، 2019).

المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية وبحوث أخرى، الذي ينقسم إلى مجالين فرعيين: المجال باء- 1- الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية، والمجال باء- 2- نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بقيادة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي؛ والمجال جيم - وضع قواعد بيانات، بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والمجال دال - التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية، بقيادة هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت اللجنة مؤخرا العمل في مجال المحاسبة التجارية.

3 - ويناقش هذا التقرير التقدم المحرز خلال العام الماضي وبرنامج العمل المتوسط الأجل. وترد في الفرع الثامن النقاط المطروحة للمناقشة.

ثانيا - المجال ألف - التنسيق والاتصال (بقيادة هيئة الإحصاء الكندية)

4 - في اجتماعها الخامس عشر المعقود في تموز/يوليه 2020، وافقت اللجنة على دمج الفريق العامل المعني بالتنسيق والفريق العامل المعني بالاستجابة الإحصائية بشأن المسائل السياساتية الناشئة. ونظرا للترابط وأوجه التآزر المحتملة بين هذين المجالين، اندمج الفريقان العاملان في الفريق العامل المعني بالتنسيق والاتصال، بقيادة هيئة الإحصاء الكندية. وركز الفريق العامل هذا العام على تجديد عضويته وولايته. وتدمج ولاية هذا الفريق ولايتي الفريقين اللذين سبقاه، وتشمل تعزيز التعاون والاندماج والتكامل بين البرامج ذات الصلة بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية وتنفيذ استراتيجيات عملية لتشجيع استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في المسائل السياساتية الناشئة.

5 - وسيركز الفريق العامل أنشطته على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) تعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مبادرات الإبلاغ، بما في ذلك في وضع المؤشرات والإبلاغ عنها، والتحليل، واتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والعالمي؛ (ب) تنسيق التدريب والمساعدة، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لعملية ضمان الجودة من أجل كفالة تحديث المواد التدريبية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتنسيقها مع الإطار قبل نشرها على نطاق واسع؛ (ج) وضع استراتيجية وخطة عمل لتعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في المسائل الناشئة مثل تغير المناخ، والتمويل المستدام، والتنوع البيولوجي، والاقتصاد الدائري.

6 - ويتيح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 فرصة لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لتعميم مراعاة قيم التنوع البيولوجي في السياسات وصنع القرار. وفي اجتماعها الاستثنائي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعربت اللجنة عن دعمها القوي لاقتراح مقدم من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لإنشاء فريق خبراء معني برصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020[4]. وتعتزم اللجنة أن تشارك بنشاط في عمل فريق الخبراء وأن تعمل بمثابة الصلة بين عمليات اتفاقية التنوع البيولوجي واللجنة. وتتيح المشاركة في فريق الخبراء فرصة للجنة لتنسيق وتوجيه وضع إطار الرصد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وستتبادل اللجنة أيضا خبرات الأوساط الإحصائية بسبل منها، على سبيل المثال، العمل المتعلق بالمؤشرات الذي يجري القيام به في سياق تنقيح إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وعلى نطاق أوسع، ستوفر المشاركة المبكرة

(4) انظر https://www.cbd.int/doc/c/8e95/2d27/2a226d32d59cd705e119b5a6/sbstta-24-03-en.pdf.

والنشطة من جانب اللجنة مدخلا للأوساط الإحصائية الرسمية للمشاركة في رصد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

7 - ومن أجل إعداد مواد لدعم تعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في المسائل الناشئة، نشرت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مؤخرا سلسلة من المنشورات المتعلقة بالسياسة العامة، بتمويل من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. وتُعد المنشورات بحيث تستقطب واضعي السياسات والمحللين وتستكشف الطريقة التي يمكن بها استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية كإطار تحليلي لمعالجة مسائل سياساتية محددة. وقد تم رسميا، في أواخر عام 2020، نشر وإصدار منشور عام وثلاثة منشورات مواضيعية عن التنوع البيولوجي وتغير المناخ وسياسة الاقتصاد الكلي[5]. وعلاوة على ذلك، وبغية تعزيز التواصل مع الوزارات التنفيذية ومحللي السياسات وواضعي السياسات، تقوم الشعبة حاليا بوضع الصيغة النهائية لوحدات التعلم الإلكتروني استنادا إلى المنشورات. وستتاح وحدات التعلم الإلكتروني على الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بحلول منتصف عام 2021.

8 - وواصل الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية[6] والنشرة الإخبارية الفصلية "أخبار ومذكرات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية"[7] العمل بوصفهما الأداتين الرئيسيتين اللتين تستخدمهما اللجنة للوصول إلى أصحاب المصلحة وعامة الجمهور. وخلال العام الماضي، ساعدت النشرة الإخبارية والموقع الشبكي للنظام على إطلاع دوائر الاهتمام على آخر المستجدات بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع والأحداث، بما في ذلك المستجدات المتعلقة بالمبادرات الدولية التي يمكن فيها تعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وفرص التدريب، ومناسبات التوعية مثل منتدى الخبراء في نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ومواضيع مثل تنقيح إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وكانت النشرة الإخبارية أيضا بمثابة أداة لإشراك الأوساط الإحصائية مع أصحاب المصلحة الآخرين، وخلال العام الماضي زاد عدد قراء النشرة الإخبارية بنسبة 40 في المائة تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الشعبة قاعدة معارف جديدة للمنشورات والموارد الإلكترونية المتصلة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على الموقع الشبكي الخاص بالنظام. وتضم قاعدة المعارف حاليا أكثر من 250 منشورا، بما في ذلك كتيبات ومبادئ توجيهية رسمية متعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وتقارير رسمية من البلدان، وتقارير عن التطبيقات السياساتية للنظام، ووصلات إلى مواقع شبكية تفاعلية، وغير ذلك.

ثالثا - المجال باء - التطوير المنهجي للمواصفات القياسية المعيارية وبحوث أخرى

9 - يتمثل أحد العناصر الهامة من عمل اللجنة في النهوض بخطة العمل البحثي المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويصف هذا الفرع التقدم المحرز في التطوير المنهجي لكل منهما. ويولى اهتمام

(5) انظر https://seea.un.org/content/enhanca-enhance-natural-capital-accounting-policy-uptake-and-relevance.

(6) https://seea.un.org/.

(7) انظر https://seea.un.org/content/seea-news-and-notes-archive.

خاص لنموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، الذي يعرض على اللجنة لاعتماده.

ألف – المجال باء – 1 – الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (بقيادة هيئة الإحصاء الهولندية)

10 – أحرز تقدم في العمل المتصل بخطة العمل البحثي المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. والعمل جار بشأن ما يلي: (أ) تنقيح تصنيف الأنشطة البيئية وتعريف إدارة الموارد؛ (ب) إعانات الوقود الأحفوري؛ (ج) تحليل المدخلات والمخرجات الموسعة من الناحية البيئية. وناقش فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية هذه المسائل في اجتماعه السادس والعشرين (الإلكتروني)، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وحدد الخطوات التالية اللازمة لإحراز مزيد من التقدم في مجالات العمل هذه.

11 – وبالإضافة إلى ذلك، جرى تنسيق العمل المتعلق بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية مع الخطة البحثية لنظام الحسابات القومية. وفي بداية عام 2020، أنشأ الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية عددا من أفرقة العمل للنظر في بنود الخطة البحثية لنظام الحسابات القومية، بهدف تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 بحلول عام 2025. وشمل ذلك فريق العمل المعني بالرفاه والاستدامة، الذي يضم فريقا فرعيا معنيا بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية يضم خبراء في المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويتمثل هدف هذا الفريق في مواءمة نظام الحسابات القومية مع نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بشأن مجموعة متنوعة من المسائل. وقد تم إعداد عدد من مشاريع المذكرات التوجيهية، تتعلق اثنتان منها بما يلي: (أ) بيان الملكية الاقتصادية للموارد الطبيعية ونضوبها؛ (ب) حصر الموارد البيولوجية. وستستعرض اللجنة التقنية المعنية بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية هذه المذكرات التوجيهية قبل إجراء مشاورات عالمية. كما ستناقش هذه المذكرات التوجيهية في اجتماعات فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية. وسيستمر العمل على زيادة مواءمة الخطتين البحثيتين لنظام الحسابات القومية والإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في عام 2021. وعلاوة على ذلك، ستناقش اللجنة اقتراحا بشأن إمكانية تحديث الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بالاقتران مع تحديث نظام الحسابات القومية ومعايير الاقتصاد الكلي الأخرى في اجتماعها السادس عشر في حزيران/يونيه 2021.

باء – المجال باء – 2 – نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية (بقيادة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)

12 – أقرت اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس 2013 نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام 2012: نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية كخطوة هامة في وضع إطار إحصائي متكامل لتنظيم المعلومات البيولوجية – الفيزيائية، وقياس خدمات النظم الإيكولوجية، وتتبع التغيرات في أصول النظم الإيكولوجية، وربط هذه المعلومات بالنشاطات الاقتصادية وغيرها من الأنشطة البشرية. وقد تم إقراره ووسمه بـ "التجريبي" بسبب حداثة الإطار المفاهيمي من منظور إحصائي والحاجة إلى إجراء اختبار مستفيض لأساليب القياس والتوصل إلى اتفاق بشأنها.

13 - ومنذ نشره في عام 2013، أدى الاهتمام الشديد بنموذج محاسبة النظم الإيكولوجية إلى انتشار واسع النطاق في الاختبار والتجريب، ومن ثم إلى النهوض بالمفاهيم والمنهجيات. وفي اجتماعها الثاني عشر في حزيران/يونيه 2017، قررت اللجنة أن تنقيح إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية قد تم في الوقت المناسب، وأقرت اللجنة عملية التنقيح في دورتها التاسعة والأربعين في آذار/مارس 2018، مع السعي إلى الارتقاء به إلى مستوى معيار إحصائي دولي بحلول عام 2021. وفي دورتها الحادية والخمسين المعقودة في آذار/مارس 2020، شددت اللجنة "على الحاجة الملحة إلى توفير منهجية موحدة للمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية تعكس التنقيح وتعزز دور المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها مشرفة على البيانات؛ وأيدت التطلع إلى رفع إطار المحاسبة التجريبي المنقح للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى إطار للمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية تابع للنظام"[8].

14 - وأجريت عملية التنقيح تحت رعاية المكتب الذي فوضته اللجنة بسلطة الاضطلاع بالأنشطة والمهام المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، والبرمجة والرصد، والإبلاغ، وتعبئة الموارد للمشروع. وفي عام 2018، أسند المكتب المسؤولية عن صياغة إطار المحاسبة التجريبي المنقح للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى لجنة تقنية موسعة معنية بالإطار، وعين كارل أوبست محررا. وضمت اللجنة التقنية الموسعة الأعضاء الأصليين في اللجنة التقنية المعنية بإطار المحاسبة التجريبي المنقح للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ورواد المجالات لمختلف الأفرقة العاملة المنشأة لدعم عملية التنقيح. وعملت اللجنة التقنية الموسعة بوصفها هيئة التحرير بحكم الواقع ويرأسها أنطون شتويرر (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي). وكان من بين أعضاء اللجنة التقنية الموسعة المكاتب الإحصائية الوطنية لأستراليا وجنوب أفريقيا وكندا والهند وهولندا، وإدارة الشؤون الغذائية والبيئية والريفية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إضافة إلى الوكالة الأوروبية للبيئة ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والبنك الدولي، ومؤسسة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وجامعة فاغنينغن. وتعمل الشعبة بوصفها الأمانة العامة.

15 - وأدت اللجنة التقنية الموسعة دورا محوريا في توجيه وإدارة العمل. وقدمت التوجيه التقني والمدخلات بشأن المسائل المدرجة في الخطة البحثية، واستعرضت نتائج الاختبار والتجريب في البلدان، واستعرضت مشاريع الفصول قبل تقديمها للتشاور العالمي، وكفلت الاتساق الداخلي لإطار المحاسبة التجريبي المنقح للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وكفلت مراعاة التعليقات الواردة من خلال المشاورة العالمية، وساعدت على التوصل إلى توافق في الآراء في مجال تسوية المعالجات المحاسبية، وقدمت المشورة إلى المكتب بشأن المسائل المثيرة للجدل.

16 - ونُظمت الخطة البحثية المتعلقة بعملية التنقيح حول أربعة مجالات رئيسية، وهي الوحدات المكانية، وحالة النظم الإيكولوجية، وخدمات النظم الإيكولوجية، والتقييم النقدي والمحاسبة. وأنشئت خمسة أفرقة عاملة، يتألف كل منها من جهة رائدة في مجال العمل وخبراء من الأوساط الإحصائية وغيرها من الأوساط،

(8) انظر E/2020/24-E/CN.3/2020/37، الفصل 1، الفرع جيم.

وتعمل الشعبة بوصفها أمانة عامة. وترأست هيئة الإحصاء الهولندية فريق العمل 1 المعني بالوحدات المكانية؛ وترأس مركز البحوث المشتركة فريق العمل 2 المعني بحالة النظم الإيكولوجية؛ وترأست جامعة فاغنينغن الفريق العامل 3 المعني بخدمات النظم الإيكولوجية؛ وترأست إدارة الشؤون الغذائية والبيئية والريفية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية فريق العمل 4 المعني بخدمات النظم الإيكولوجية الرئيسية الفردية؛ وترأس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة الفريق العامل 5 المعني بالتقييم والمعالجات المحاسبية[9]. وقادت هذه الأفرقة البحوث والنقاشات في مختلف جوانب الخطة البحثية، مع بدء العمل في أوائل عام 2018. وأنشئ أيضا فريقان إضافيان في عام 2020 هما: الفريق الفرعي المعني بالمحاسبة في مجال التنوع البيولوجي في نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، الذي ترأسه مؤسسة الحفظ الدولية؛ والفريق العامل المعني بمؤشرات نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، الذي ترأسه وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج في الهند. ومنذ بداية عملية التنقيح، كان من الواضح أن العملية تحتاج إلى أن تكون شفافة وشاملة قدر الإمكان، ولا سيما فيما يتعلق بمساهمات الخبراء من خارج الأوساط الإحصائية. ومنذ عام 2018، ساهم أكثر من 100 خبير في صياغة 23 ورقة مناقشة والعديد من المذكرات بشأن مسائل معينة، وقام أكثر من 500 خبير باستعراض هذه الوثائق ومشاريع الفصول والتعليق عليها.

17 - واستنادا إلى المدخلات التي وردت من خلال صياغة واستعراض الورقات والعديد من اجتماعات الخبراء، صيغت فصول تحت قيادة اللجنة التقنية الموسعة. وعُمّمت مشاريع الفصول المنفردة التي تشكل النواة المفاهيمية للوثيقة (الفصول 3-11) للتشاور على الصعيد العالمي على ثلاث شرائح في الفترة ما بين آذار/مارس وآب/أغسطس 2020. وورد أكثر من 200 تعليق، بما في ذلك تعليقات من 65 بلدا و 20 منظمة و 42 خبيرا فرديا. وقد عُمم المشروع الكامل، بما في ذلك الفصول المفاهيمية المنقحة، والفصول التمهيدية، والفصول المتعلقة بالطلبات والتمديد، للتشاور العالمي في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

18 - وكُفلت مشاركة الأوساط الإحصائية طوال عملية التنقيح من خلال سلسلة من الاجتماعات التي نُظمت مع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية بعد إصدار كل شريحة من الفصول للتشاور العالمي، والمناقشات التي نُظمت خلال الاجتماعات السنوية لفريق لندن، والمشاركة في منتدى الخبراء في نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، الذي جمع خبراء من عدة دوائر مختلفة من دوائر الاهتمام. وعلاوة على ذلك، شاركت الأوساط الوطنية للمحاسبة من خلال المناقشات التي دارت في اجتماعي فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية في عامي 2019 و 2020، والمشاركة في الاجتماع السنوي لعام 2020 الذي عقدته الفرقة العاملة المعنية بالحسابات القومية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

19 - ومن السمات الرئيسية لتنفيذ نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية أن المكاتب الإحصائية الوطنية تحتاج إلى التعاون والعمل مع خبراء من مختلف المؤسسات، ولا سيما الأوساط العلمية، والجغرافية – المكانية، والبيئية – الاقتصادية، مما يحفز المكاتب الإحصائية الوطنية على توفير القيادة والعمل بوصفها مشرفة على البيانات. وقد اغتنمت عدة بلدان ووكالات دولية

(9) للاطلاع على عمل الأفرقة العاملة، انظر: https://seea.un.org/content/seea-eea-revision-research-areas.

الفرصة التي أتاحتها المشاورة العالمية للتوعية بنموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية خارج نطاق الأوساط الإحصائية، وبناء التعاون بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية.

20 – وطوال عملية التنقيح، عُقدت اجتماعات عديدة لضمان مشاركة العديد من الخبراء من مختلف المجتمعات، بما في ذلك المحاسبون الوطنيون، وعلماء الفيزياء الحيوية، والاقتصاديون البيئيون، والخبراء في مجال الجغرافيا المكانية من الأوساط الأكاديمية، والوكالات الحكومية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجهات المشاركة في العمليات والشبكات الدولية ذات الصلة، مثل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ورصد الأرض من أجل محاسبة النظم الإيكولوجية، وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، وشراكة خدمات النظم الإيكولوجية، والمجتمع المعني بخدمات النظم الإيكولوجية، ورابطات الاقتصاديين المعنيين بالبيئة والموارد.

21 – ونموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية هو إطار إحصائي متكامل لتنظيم المعلومات البيولوجية – الفيزيائية عن النظم الإيكولوجية، وقياس خدمات النظم الإيكولوجية، وتتبع التغيرات في نطاق النظم الإيكولوجية وحالتها، وربط هذه المعلومات بمقاييس النشاط الاقتصادي والبشري. وهو يطبق المبادئ المحاسبية لنظام الحسابات القومية لعام 2008، وبذلك يسمح بإدماج البيانات بشكل فريد لدعم عملية اتخاذ القرارات. والغرض من تنسيق البيانات البيئية والاقتصادية هو المساهمة في تعميم استخدام البيانات البيئية المتعلقة بالنظم الإيكولوجية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ودعم استخدام البيانات الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. ويتألف نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من خمسة أقسام مقسمة إلى 14 فصلا. وفيما يلي هيكل الوثيقة: يتضمن الفرع ألف مقدمة ونظرة عامة، ويتألف من الفصل 1: المقدمة، والفصل 2: مبادئ محاسبة النظم الإيكولوجية؛ ويتألف الفرع باء المتعلق بنطاق النظم الإيكولوجية وحالتها من الفصل 3: الوحدات المكانية لمحاسبة النظم الإيكولوجية، والفصل 4: المحاسبة المتعلقة بنطاق النظم الإيكولوجية، والفصل 5: المحاسبة بالنسبة لحالة النظم الإيكولوجية؛ ويتألف الفرع جيم المتعلق بمحاسبة خدمات النظم الإيكولوجية من الفصل 6: مفاهيم خدمات النظم الإيكولوجية للمحاسبة، والفصل 7: المحاسبة المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية من الناحية المادية؛ ويتألف الفرع دال المتعلق بالتقييم النقدي والمحاسبة المتكاملة لخدمات النظم الإيكولوجية وأصولها من الفصل 8: مبادئ التقييم النقدي لمحاسبة النظم الإيكولوجية، والفصل 9: المحاسبة المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية من الناحية النقدية، والفصل 10: المحاسبة المتعلقة بأصول النظم الإيكولوجية من الناحية النقدية، والفصل 11: المحاسبة المتكاملة والموسعة لخدمات النظم الإيكولوجية وأصولها؛ ويتألف الفرع هاء المتعلق بالتقييمات التكميلية والمحاسبة المواضيعية والمؤشرات من الفصل 12: النهج التكميلية للتقييم، والفصل 13: المحاسبة لمواضيع بيئية محددة، والفصل 14: المؤشرات والعروض الموحدة. واستعرضت اللجنة التقدم المحرز في عملية التنقيح، وناقشت في عام 2020 التقدم المحرز في تنقيح إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في اجتماعين إلكترونيين، وهما اجتماعها الخامس عشر الذي عقد في تموز/يوليه 2020، واجتماع استثنائي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

22 - وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى وضع إطار متفق عليه لقياس النظم الإيكولوجية ومساهمتها في الرفاه، ودعما للقياس المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، في سياق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، ومن أجل توفير مدخلات تقنية لتقييم السياسات، وإدراكا لأهمية الطبيعة، وافقت اللجنة، في اجتماعها الاستثنائي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، على تقديم المسودة النهائية لإطار محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لاعتماده كمعيار إحصائي دولي (الفصول 1-7)، في انتظار ورود التعليقات النهائية من المشاورة العالمية، التي كانت لا تزال جارية وقت نشر هذا التقرير. وفيما يتعلق بالفصول الواردة في الفرع دال (الفصول 8-11) بشأن التقييم النقدي والمحاسبة المتكاملة لخدمات النظم الإيكولوجية وأصولها، وافقت اللجنة على إعادة تقييم حالة هذه الفصول ووضعها من حيث اعتمادها كمعيار إحصائي في كانون الثاني/يناير 2021، مع مراعاة مخاوف عدد كبير من الأعضاء من أن هذه الفصول لم تصل بعد إلى مستوى المعيار الإحصائي. وفي الوقت نفسه، أيد العديد من أعضاء اللجنة فصول التقييم والحاجة إلى إدراج هذه الفصول كجزء لا يتجزأ من نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويعتبر أن الفصول الواردة في الفرع هاء (الفصول 12-14) والمتعلقة بالتقييمات التكميلية والمحاسبة المواضيعية والمؤشرات تصف تطبيقات وامتدادات إطار محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وبالتالي فإن القسم هاء لن يكون جزءا من المعيار الإحصائي. وتجدر الإشارة إلى أن المعيار الإحصائي ينطوي على توصية عالمية بشأن نهج مشترك بين البلدان التي ترغب في تنفيذه، ويسمح بالمرونة في التنفيذ. وعلاوة على ذلك، تتطلب المعايير الإحصائية تحديثات منتظمة، مع ظهور أوجه تقدم في النظرية والممارسة، ونشوء طلبات جديدة في مجال السياسات. ويجري إعداد خطة بحثية تغطي مسائل لم تُحل أثناء عملية التنقيح، إضافة إلى المشاكل في التنفيذ، لإدراجها في الوثيقة الختامية، وسيجري تحديثها بانتظام، مع مراعاة أوجه التقدم المحرزة في المنهجيات والمسائل الناشئة.

23 - وبالإضافة إلى وثيقة نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، واستنادا إلى تجربة الاختبار والتجريب في العديد من البلدان، كجزء من مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، تمت صياغة مبادئ توجيهية تقنية لدعم التنفيذ في البلدان بشأن ما يلي: (أ) النمذجة البيولوجية - الفيزيائية لمحاسبة النظم الإيكولوجية، التي تقدم لمحة عامة عن تقنيات النمذجة البيولوجية - الفيزيائية ومنصات وأدوات النمذجة الرئيسية المتاحة، إضافة إلى نظرة عامة على مجموعات البيانات العالمية المتاحة لتجميع حسابات نطاق النظم الإيكولوجية وحالتها وخدماتها؛ (ب) التقييم النقدي لخدمات النظم الإيكولوجية وأصول النظم الإيكولوجية، التي توفر إرشادات عملية بشأن كيفية إجراء التقييم في سياق محاسبي للنظم الإيكولوجية، وتشرح أكثر طرق التقييم شيوعا وفقا لخصائصها المميزة. ووضعت أيضا مبادئ توجيهية بشأن تحليل سيناريوهات السياسات لدعم استخدام حسابات النظم الإيكولوجية في تحليل السياسات. وبمجرد الانتهاء من وضع نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ستخضع هذه الوثائق لمشاورة عالمية وستصدر كوثائق داعمة لتنفيذ النموذج.

24 - وتود اللجنة أن تنوه بالمساهمات المالية التي أتاحت تنقيح نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، بما في ذلك المساهمات المقدمة من أستراليا (المكتب الأسترالي للإحصاء ووزارة الزراعة والمياه والبيئة)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (مكتب الإحصاءات الوطنية ووزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية)، والمفوضية الأوروبية (المكتب

الإحصـــائي للاتحاد الأوروبي)، إضـــافة إلى مشـــروع محاســـبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية الذي يموله الاتحاد الأوروبي. وقد مكّن الدعم المالي المقدم إلى عملية التنقيح من تعيين محرر متفرغ، وإشـــراك خبراء يبحثون في مجالات معينة من الخطة البحثية، ومشـــاركة الخبراء في الاجتماعات ذات الصلة.

رابعا - **المجال جيم - وضـــع قواعد البيانات** (بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

25 - تمضـــي اللجنة قدما في تجميع ونشـــر قواعد البيانات العالمية المتعلقة بنظام المحاســـبة البيئية - الاقتصادية. وسيستند إنشاء بوابة لنشر قواعد البيانات العالمية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى قواعد البيانات والموارد الدولية القائمة، مثل قواعد البيانات المختلفة المتعلقة بهذا النظام في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وقاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الانبعاثات الجوية، وقاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشـــأن تدفقات المواد، وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن الغطاء الأرضـــي. وتهدف اللجنة إلى إدراج قواعد بيانات ذات تغطية عالمية، بقدر الإمكان، للمجالات الخمســـة ذات الأولوية المعتمدة للفريق العامل وهي: الانبعاثات الجوية، والطاقة، وتدفقات المواد، والأراضـي، والمياه. وسـيتبع تعميم هذه الحسـابات الخمسـة ذات الأولوية الجداول الأسـاسـية المدرجة في الملاحظات التقنية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتقود الشعبة العمل على إنشاء بوابة النشر العالمية على الموقع الشبكي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وهي بصدد تصميم البوابة لمناشدة كل من مجتمع النظام ومجتمع المستعملين. ومن المخطط أيضا أن يشمل النشر مؤشرات سياساتية لكل نوع من أنواع الحسابات.

26 - وقد وضـــعت تعاريف لنموذج هيكل البيانات لتبادل البيانات الإحصـــائية والبيانات الوصـــفية الإحصائية، ووضعت الوثائق المصاحبة لها بالنسبة لجميع الحسابات الخمسة ذات الأولوية[10]. وفي الوقت الراهن، قامت المنظمات الدولية في الفريق العامل (المكتب الإحصـــائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشـعبة) باختبار إرسـال تبادل البيانات الإحصـائية والبيانات الوصـفية الإحصـائية في قواعد بيانات نظام المحاسـبة البيئية - الاقتصـادية لإدراجها في بوابة النشـر العالمية لحسـابات الانبعاثات الجوية والطاقة. وسـيسـتند الفريق العامل في المســتقبل إلى هذا التقدم في زيادة تيســير وتوحيد نقل البيانات فيما بين المنظمات الدولية وبين البلدان والمنظمات الدولية.

27 - وترصـــد اللجنة بانتظام التقدم المحرز في وضـــع قواعد بيانات عالمية للحســـابات الخمس ذات الأولوية. وقد حققت حســـابات الانبعاثات الجوية تقدما في نطاقها وتغطيتها، حيث قادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي والمكتب الإحصـائي للاتحاد الأوروبي أعمال قاعدة البيانات الدولية، وتتاح حاليا حسابات رسمية للانبعاثات الجوية لـــ 37 بلدا (33 بلدا يغطيها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، بالإضـــافة إلى أســـتراليا وجمهورية كوريا وكندا ونيوزيلندا). ووضـــعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي أيضـا منهجيات لتقدير حسـابات الانبعاثات الجوية اسـتنادا إلى قوائم جرد الانبعاثات في اتفاقية

(10) انظر https://sdmx.org/?page_id=8785.

الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ وتقدير بنود النقل الجوي في الحســـابات عن طريق التعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي.

28 - وبالإضـــافة إلى قيادة العمل المتعلق ببوابة النشـــر العالمية، تتولى الشـــعبة المســـؤولية عن قواعد البيانات العالمية للطاقة، وتخطط لوضـــع نماذج لجمع البيانات للبدء في جمع حســـابات الطاقة الرســـمية من البلدان. وستكون نماذج جمع البيانات متسقة مع التعاريف العالمية لهياكل البيانات الخاصة بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وستُدرج حسابات الطاقة الرسمية في بوابة النشر العالمية.

29 - ويقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل على تعزيز القدرات الوطنية في حسابات تدفق المواد، وتم الانتهاء من وضع توصيات منهجية جديدة لحسابات تدفق المواد لدعم التطوير المنسق لحسابات تدفق المواد من البيانات الرسمية.

30 - وأتاحت الشـــعبة الإحصـــائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة على موقعها الشـــبكي قاعدة بيانات عالمية تشمل مجالات محددة فيما يتعلق بالغطاء الأرضـــي واستخدام الأراضـــي استنادا إلى الإطار المركزي المؤقت لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، والتصنيفات ذات الصلة بالزراعة والحراجة وصيد الأسماك. وفي حين أن بيانات اســـتخدام الأراضـــي تجمع بانتظام من البلدان الأعضـــاء من خلال اســـتبيان اســـتخدام الأراضي والري والممارسات الزراعية، فإن بيانات الغطاء الأرضي تستند إلى تحليل منظمة الأغذية والزراعة للمعلومات الجغرافية المكانية المستمدة مما يلي: (أ) أنواع غطاء الأرض بمقياس الطيف التصويري المتوسط التحليل اســـتنادا إلى نظام تصـــنيف الغطاء النباتي (2001-2018)؛ (ب) خرائط الغطاء النباتي الســـنوية لمبادرة وكالة الفضـــــاء الأوروبية حول تغير المناخ (1992-2018)، كما أنتجتها جامعة Université catholique de Louvain-Geomatics، وهي الآن في إطـار برنـامج كوبرنيكوس التـابع للاتحـاد الأوروبي[11]. وأجرى الفريق العامل أيضـــا دراســـة جردية لأســـاليب العمل الحالية ومصـــادر بيانات رصـــد الأرض، قارنت الممارســـات الحالية في تجميع حســـابات الأراضـــي بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهناك توافق في الآراء بين المنظمات الدولية المعنية على أن إنشاء حسـابات موثوقة عن الأراضـي في نظام المحاسـبة البيئية - الاقتصـادية يتطلب مزيدا من التحسـينات في مجموعات البيانات العالمية المتعلقة بتغير الغطاء الأرضـــي، ومن ثم فإن إبلاغ مجتمع رصـــد الأرض بهذه المتطلبات من "احتياجات المستعملين" سيساعد على توجيه عملية وضع بيانات أساسية أكثر ملاءمة في المستقبل.

31 - وتواصـــل اللجنة العمل على مواءمة الاســـتبيانات الدولية المتعلقة بالمياه وتحســـين توافر البيانات وجودتها في البلدان كأســـاس لإنشـــاء حســـابات عالمية للمياه. ويركز العمل الحالي على إقامة تناظر بين البيانات القطرية المتاحة من خلال جمع البيانات الدولية عن المياه (من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي، والمكتب الإحصـــائي للاتحاد الأوروبي، وشـــعبة الإحصـــاءات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة) والجداول الأساسية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلقة بالمياه، وعن مقارنة المصطلحات والتعاريف المستخدمة في الاستبيانات الدولية المتعلقة بالمياه وفي نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويبين هذا العمل أنه سيكون من المفيد تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في

(11) انظر http://www.fao.org/economic/ess/environment/data/land-use-and-land-cover/en.

مجال المياه في الوقت المناسب، وذلك لضمان اتساقه الكامل مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وتفادي اللبس بين المستعملين.

32 – ولدعم تنفيذ نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، يجري تطوير أدوات لتيسير تجميع الحسابات، كجزء من مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية. فعلى سبيل المثال، يجري تطوير الذكاء الاصطناعي لخدمات النظم الإيكولوجية لمستكشف نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية من أجل تمكين المستعملين من تجميع مجموعة من حسابات النظام الإيكولوجي في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في أي منطقة في العالم، وذلك باستخدام مصادر البيانات العالمية التي يمكن للمستعملين تعزيزها وتحسينها من خلال إضافة مصادر البيانات الوطنية. وسيكون النموذج الأولي جاهزا بحلول نهاية عام 2020 ويجري حاليا اختباره في جنوب أفريقيا والهند وهولندا. وستُنشر الأداة على منصة الأمم المتحدة العالمية للإحصاءات الرسمية، ويمكن استخدامها أيضا لتجميع مجموعات البيانات العالمية الافتراضية للحسابات.

33 – وبالإضافة إلى الحسابات الخمسة ذات الأولوية، تم وضع قواعد بيانات بشأن حسابات الإيرادات الضريبية المتصلة بالبيئة، ونفقات حماية البيئة، وقطاعات السلع والخدمات البيئية. وتوجد حسابات رسمية للإيرادات الضريبية ذات الصلة بالبيئة في 36 بلدا (33 بلدا يغطيها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى 3 بلدان من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي أستراليا وكازاخستان وكندا)، وهناك بلدان أخرى كثيرة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصدد وضع هذه الحسابات. كما أن حسابات نفقات حماية البيئة متاحة للبلدان نفسها تقريبا على الموقعين الشبكيين للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على التوالي. وعلاوة على ذلك، يقوم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بجمع البيانات سنويا في أكثر من 30 بلدا أوروبيا عن حسابات السلع والخدمات البيئية، والإعانات البيئية وما شابه ذلك من عمليات نقل، وحسابات الغابات. وينسق المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أيضا العمل مع البلدان الأوروبية لمواصلة وضع المنهجيات وكتابة الكتيبات وتنظيم دورات تدريبية متاحة للبلدان الأخرى.

خامسا – المجال دال – التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية (بقيادة هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا)

34 – يجري الفريق العامل المعني ببناء القدرات حاليا الجولة الخامسة للتقييم العالمي للمحاسبة البيئية – الاقتصادية وللإحصاءات الداعمة لها. وقد أُرسل التقييم إلى البلدان في أيلول/سبتمبر 2020، وتجري إدارته حاليا. وستمكن النتائج اللجنة من تقييم أهدافها للتنفيذ، وحالة البرامج الوطنية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وفهم احتياجات البلدان وخططها المستقبلية، وفهم كيفية استخدام الحسابات في وضع السياسات. وسيدعم التقييم أيضا رصد الهدفين 15-9 و 12-ب من أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشرين هما: (أ) 15-9-1 بشأن إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، من خلال تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ (ب) 12-ب-1 بشأن تنفيذ أدوات محاسبية موحدة لرصد الجانبين الاقتصادي والبيئي لاستدامة السياحة، من خلال تنفيذ الجداول ذات الصلة في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وحساب السياحة الفرعي.

35 - وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة، عقب اجتماعها الخامس عشر، على تعريف جديد لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، الذي يُقسَّم إلى ثلاث مراحل تدريجية: (أ) تشمل المرحلة الأولى البلدان التي جمعت حسابا واحدا على الأقل على مدى السنوات الخمس الماضية؛ (ب) تشمل المرحلة الثانية البلدان التي جمعت ونشرت حسابا واحدا على الأقل على مدى السنوات الخمس الماضية؛ (ج) تشمل المرحلة الثالثة البلدان التي تقوم بانتظام بتجميع ونشر حساب واحد على الأقل. وينعكس هذا التعريف الجديد للتنفيذ في الإدارة الحالية للتقييم. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تلقى الفريق العامل المعني ببناء القدرات 133 ردا، بما في ذلك 12 بلدا تندرج تحت المرحلة الأولى، و 11 بلدا تندرج تحت المرحلة الثانية، و 58 بلدا تندرج تحت المرحلة الثالثة. وسيتاح تقرير يتضمن النتائج النهائية لتقييم عام 2020 في شكل وثيقة معلومات أساسية.

36 - وفي عام 2020، أنشأ الفريق العامل المعني ببناء القدرات جهات اتصال لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان لتبسيط الاتصالات والتعاون بين اللجنة والمنظمات الدولية والبلدان من أجل دعم المبادرات الإقليمية والعالمية لبناء القدرات وتنسيق جهود جمع البيانات المتعلقة بالنظام. وفي آب/أغسطس 2020، وجهت اللجنة والشعبة رسالة إلى جميع المكاتب الإحصائية الوطنية تطلبان منها تنسيق إنشاء جهات اتصال في بلدانها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، حدد 122 بلدا ما يقرب من 200 جهة اتصال لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتُشجَّع البلدان التي لم تعين بعد جهة اتصال على القيام بذلك. ولتيسير الاتصال بين اللجنة والمنظمات الدولية وجهات الاتصال، يعتزم الفريق العامل إنشاء شبكة لجهات الاتصال على الشبكة العالمية للموظفين المعنيين بالبيانات والإحصائيين الموجودة على منصة يامر.

37 - وفي إطار التزامها بالمساعدة على سد الثغرات في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في أفريقيا، واصلت الشعبة دعم نمو شبكة ممارسي محاسبة رأس المال الطبيعي في أفريقيا، التي بدأت في حلقة العمل الإقليمية بشأن إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للبلدان في أفريقيا، التي نظمها مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية في بريتوريا في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وما فتئت الشعبة تعمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة إعلان غابورون للاستدامة في أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وائتلاف العواصم من أجل استضافة حلقات دراسية إلكترونية عن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وبناء منابر للتواصل والتعاون في المنطقة. وقد استضاف الفريق عدة حلقات دراسية شبكية خلال العام الماضي، بما في ذلك حلقات دراسية شبكية بشأن تنقيح إطار المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية التابع لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وربط نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بالسياسات في أفريقيا، واستخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لتحليل سيناريوهات السياسات، ودراسات حالات إفرادية في أفريقيا. وتعتزم الشعبة أيضا المساهمة في فريق فرعي جديد من شبكة ممارسي محاسبة رأس المال الطبيعي في أفريقيا، يركز على التعاون مع القطاع الخاص في أفريقيا فيما يتعلق بمحاسبة رأس المال الطبيعي

38 - وتقود الشعبة حاليا مشروعا مدته ثلاث سنوات يُمول من الشريحة الثانية عشرة من حساب الأمم المتحدة للتنمية. وسيقدم المشروع الدعم إلى ما يصل إلى ستة بلدان في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية واستخدامه في وضع السياسات القائمة على الأدلة في آسيا وأفريقيا. وعلى وجه الخصوص، ستوفر الشعبة الدعم للبلدان في بناء الأطر المؤسسية اللازمة لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية -

الاقتصادية، وتصنيف الحسابات التجريبية والترويج لاستخدام الحسابات في دعم وضع السياسات وأهداف التنمية المستدامة. وستعمل الشعبة أيضا مع اللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة لتنفيذ المشروع.

39 - وإن البرنامج العالمي للاستدامة التابع للبنك الدولي[12]، الذي يستند إلى برنامج محاسبة الثروات وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية التابع للبنك الدولي، يركز أيضا على بناء القدرات اللازمة لتطوير نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ويشمل البرنامج العالمي للاستدامة توفير التدريب وحلقات العمل والدعم لتطوير الحسابات وترسيخ استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في البلدان النامية. وعلى مر السنين، قُدم الدعم إلى إندونيسيا وبوتسوانا ورواندا وغواتيمالا والفلبين وكوستاريكا وكولومبيا؛ ومؤخرا إلى إندونيسيا وأوغندا ورواندا وزامبيا وغواتيمالا وقيرغيزستان ومصر والمغرب. ويمول البرنامج العالمي للاستدامة أيضا المساعدة التقنية الصغيرة النطاق للمشاريع التجريبية التي تنفذ حسابات خدمات النظم الإيكولوجية المحلية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا ومدغشقر وميانمار ونيبال، وكذلك لبرنامج إدارة المناطق الساحلية في غرب أفريقيا. وأخيرا، يقدم المساعدة التقنية إلى المملكة العربية السعودية. وعلى الصعيد العالمي، يجري البرنامج العالمي للاستدامة دوريا تقييما شاملا لحسابات الثروة في أكثر من 140 بلدا (بما في ذلك رأس المال الطبيعي والمادي والبشري). وقد نُشرت الدفعة الثالثة من السلسلة المعنونة "الثروة المتغيرة للأمم" في عام 2018، ومن المتوقع صدور الإصدار التالي في أوائل عام 2021.

40 - وللمساعدة على سد الفجوة في تنفيذ واستخدام الحسابات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ستعقد في عام 2021 الحلقة الدراسية السادسة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وستركز الحلقة الدراسية على تطبيق نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية على مسائل مثل تغير المناخ، والاقتصاد الدائري، والتنوع البيولوجي، والتمويل المستدام، وإعادة البناء بعد كوفيد-19. وستوفر فرصة هامة للبلدان لتبادل المعارف والخبرات بشأن تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وكيفية تعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لمعالجة المسائل السياساتية البالغة الأهمية.

سادسا - الحسابات المواضيعية

41 - تجمع الحسابات المواضيعية بين المعلومات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية إلى حد ما، وتنظم هذه المعلومات من حيث صلتها بموضوع محدد، مما يوفر الأساس لروايات متماسكة وشاملة. وكثيرا ما يتطلب تطوير الحسابات المواضيعية توسيع الحسابات القائمة التي تشكل بالفعل جزءا من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وتكييفها من خلال تفاصيل إضافية وتوسيع نطاق التصنيفات، مع التركيز على كيان محدد أو مجموعة كيانات (مثل التركيز على الصناعات التي لها أهمية خاصة بالنسبة لموضوع معين) أو التركيز على منطقة جغرافية معينة (مثل المناطق المحمية أو المساحات الحضرية).

(12) انظر https://www.worldbank.org/en/programs/global-program-on-sustainability.

ألف - قياس الاستدامة في قطاع السياحة

42 - ما فتئت اللجنة تدعم برنامج العمل المتعلق بقياس الاستدامة في قطاع السياحة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ إطار إحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة يدمج القياس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للسياحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويتوخى مؤشرات لرصد دور السياحة في أهداف التنمية المستدامة. وحظي برنامج العمل بدعم اللجنة منذ دورتها الثامنة والأربعين في عام 2017.

43 - وقد أنشئ فريق خبراء عامل متعدد التخصصات ومتعدد أصحاب المصلحة معني بقياس الاستدامة في قطاع السياحة تحت رعاية لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية، وتقود اللجنة الإحصائية عملية وضع الإطار الإحصائي لقياس الاستدامة في قطاع السياحة. ومن الخصائص الرئيسية، غير أنها ليست الخاصية الوحيدة للإطار، ربط نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بحساب السياحة الفرعي لوضع هيكلية للمعلومات عن البعد البيئي للاستدامة في قطاع السياحة. وقد اختبر أكثر من 13 بلدا من البلدان الرائدة[13] مدى ملاءمة الإطار وجدواه، وهناك المزيد قيد الإعداد. ووافقت اللجنة على استعراض الإطار قبل أن تنظر فيه لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية بصورة نهائية، وأن يتم عرضه لاحقا على اللجنة، ومن المتوقع أن يجري ذلك في دورتها الثالثة والخمسين، في عام 2022، رهنا بتوافر الموارد الكافية لإنجاز المهمة. وتبين وثيقة معلومات أساسية عملية قياس الاستدامة في قطاع السياحة، وتقدم لمحة عامة عن الإطار الجاري تطويره، وتورد تفاصيل الخطوات التالية المتوخاة.

باء - نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المحيطات

44 - خلال الاجتماع الخامس عشر، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والشراكة العالمية لحسابات المحيطات، والبنك الدولي، والشعبة اقتراحا بإنشاء فريق عامل لإحراز تقدم بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المحيطات، وصياغة وثيقة منهجية لدعم الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ونموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ستعرض على اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين، في عام 2023. وأقرت اللجنة بالأهمية الوطنية والإقليمية والعالمية لإحراز تقدم في مجال التوجيه المنهجي للمحاسبة المتعلقة بالمحيطات، لا سيما بالنظر إلى أهمية اقتصاد المحيطات بالنسبة للاقتصادات والمجتمعات، ولا سيما في البلدان النامية. وسيكون لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المحيطات تطبيقات عملية عديدة في مجالات مثل قياس الاستدامة في قطاع السياحة؛ وأطر الرصد المتفق عليها دوليا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛ وجداول الأعمال الدولية حول قضايا مثل تغير المناخ (بما في ذلك اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). ووافقت اللجنة على إنشاء الفريق العامل والجدول الزمني المقترح لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المحيطات، وأشارت إلى أهمية تأمين موارد كافية للاضطلاع بهذا المسعى. ولاحظت اللجنة أيضا أهمية إحراز تقدم في العمل في الوقت المناسب لكفالة قدرة الأوساط الإحصائية الرسمية على تلبية طلب اتباع مقاربة منهجية لقياس اقتصاد المحيطات، مما يتيح تفادي وضع واستخدام أطر قياس مخصصة. وستتاح ورقة معلومات أساسية تقدم مزيدا من التفاصيل عن هذا الاقتراح.

(13) منظمة السياحة العالمية، "تجارب من الدراسات الرائدة في قياس الاستدامة في قطاع السياحة"، متاحة على الرابط التالي: https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-09/Experiences-from-pilot-studies-in-Measuring-the-Sustainability-of-Tourism.pdf.

سابعا - المحاسبة التجارية

45 - في اجتماعها الخامس عشر، وافقت اللجنة على إنشاء فريق عامل يركز على المحاسبة التجارية ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، معترفة بالفوائد الكبيرة التي تتحقق من المواءمة بين نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والمحاسبة المؤسسية والمالية بالنسبة للبيئة والنظم الإيكولوجية. وأقرت اللجنة خريطة طريق للمواءمة، أُعدت في إطار مشروع محاسبة رأس المال الطبيعي وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية. وتقدم خريطة الطريق مشروع خطة عمل للسنوات الخمس القادمة بهدف تحقيق الاتساق بين نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومحاسبة رأس المال الطبيعي للقطاع الخاص. وتتمحور خريطة الطريق حول أربع دعائم رئيسية هي: التنسيق، والاتصالات، والتطوير المنهجي، وبناء القدرات[14].

46 - ويجري بالفعل تنفيذ بعض أنشطة خريطة الطريق، بما في ذلك دراسات حالات إفرادية رائدة بشأن فهم احتياجات المؤسسات التجارية من بيانات رأس المال الطبيعي، والكيفية التي يمكن للمؤسسات التجارية أن تستخدم بها بيانات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في اتخاذ القرارات والإبلاغ. وتعكف اللجنة حاليا على الاتصال بمكاتب الإحصاءات الوطنية وممثلي القطاع الخاص لتوحيد جهودها في هذا الفريق العامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتطلع إلى تأمين التمويل لدعم تنفيذ خريطة الطريق.

ثامنا - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

47 - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإعراب عن آرائها بشأن ما يلي:**

(أ) **برنامج عمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية؛**

(ب) **اعتماد نموذج محاسبة النظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية كمعيار إحصائي وتشجيع تنفيذه في البلدان (انظر الفرع الثاني)؛**

(ج) **إشراك اللجنة في فريق خبراء معني بوضع وتنفيذ إطار الرصد للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وتعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في السياسات العامة، بما في ذلك تغير المناخ، والاقتصاد الدائري، والتمويل المستدام (انظر الفرع الثالث)؛**

(د) **اقتراح مواصلة تطوير منهجية المحاسبة المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك تطوير نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في مجال المحيطات (انظر الفرع السادس - باء)؛**

(هـ) **تشكيل فريق عامل معني بالمحاسبة التجارية ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، والتركيز على المواءمة بين النظام ونهج محاسبة رأس المال الطبيعي (انظر الفرع السابع).**

(14) انظر https://seea.un.org/sites/seea.un.org/files/business_accounting.docx.